الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التجـارة

*MINISTERE DU COMMERCE*

# -مشروع قانـون يعدّل ويتمّم القانـون رقم 04-08 المؤرّخ في27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 المتعلـق بشروط ممارسـة الأنشطـة التجاريـة

---------- (0) ----------

# - Projet de loi modifiant et complétant la loi n°04-08 du 27 Joumada Ethania 1425 correspondant au 14 août 2004 relative aux conditions d'exercice des activités commerciales

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجـارة

## مشروع قانـون يعدّل ويتمّم القانـون رقم 04-08 المؤرّخ في27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 المتعلـق بشروط ممارسـة الأنشطـة التجاريـة

# عرض الأسباب

يهدف مشروع هذا القانون إلى تعديل وتتميم القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 غشت سنة 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.

بعد سبع سنوات من وضعه حيز التنفيذ، سجّلت عدة نقائص وأصبح من الضروري اليوم التكفل بها قصد توضيحه وجعله أكثر تماسكا وأكثر فعالية.

في هذا السياق، اتضح أن بعض أحكامه أصبحت غير متماشية مع الوضعية الاقتصادية لاسيما تسهيل إنشاء المؤسسات وخلق مناصب شغل.

وفي هذا المنظور، تتمثل التعديلات المقترحة أساسا في:

– إعادة صياغة المادة 8 من أجل التوفيق بين المنع من التسجيل في السجل التجاري الذي يمس فئة من الأشخاص والحق في الإدماج الاجتماعي.

في الواقع، تشكل هذه المادة حاجزا لعدد كبير من طالبي إنشاء المؤسسات لاسيما الشباب طالبي الشغل لأول مرة الذين يحملون في مستخرجات صحيفة السوابق القضائية بيانات متعلقة بجنح أو جرائم مرتكبة؛

– تعديل بعض الأحكام المتعلقة بالإشهار القانوني، لا سيما ما يتعلّق بإيداع حسابات الشركة والتي ستعفى من إيداعها المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛

من جهة أخرى وتدعيما للإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لفائدة دعم تشغيل الشباب وإنشاء المؤسسات، يقترح إعفاء الشركات حديثة النشأة من دفع الحقوق المتعلقة بحسابات الشركات لمدة سنة ابتداء من تاريخ التسجيل في السجل التجاري.

كما ان الشركات المنشأة في إطار جهاز دعم تشغيل الشباب (ANSEJ-ANGEM-CNAC) تعفى من دفع الحقوق المترتبة عن الإيداع القانوني لحسابات الشركة خلال مدة السنتين (02) التي تلي التسجيل في السجل التجاري.

- تكريس غرامة المصالحة كإجراء جزائي بديل عن المخالفة المتعلقة بعدم القيام بإشهار البيانات القانونية؛

سيسمح هذا الإجراء للشركات التجارية التي لم تقم بالإيداع القانوني للحسابات الإجتماعية في الآجال المحددة إمكانية القيام بذلك وكذا تفادي توقيف نشاطها والتسجيل في بطاقية الغشاشين.

بالإضافة إلى ذلك سيسمح هذا الإجراء بتخفيف العبء على الجهات القضائية بتقليص عدد ملفات المتابعة.

- تأطير التوقف عن ممارسة بعض الأنشطة التجارية أثناء العطل السنوية والأسبوعية و خلال الأعياد الرسمية لبعض أنشطة الإنتاج و التوزيع والخدمات قصد ضمان التموين المنتظم للسكان بالمنتوجات والخدمات ذات الاستهلاك الواسع، بقرار من الوالي.

في هذا السياق يقترح تعديل المادة 22 من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004، المذكور أعلاه، لإضافة الأعياد الرسمية التي لم ينص عليها.

زيادة على ذلك يقترح إدراج أحكام جديدة لردع عدم احترام أحكام المادة 2 من القانون رقم 04-08، المعدل، المحددة لمدة صلاحية السجل التجاري لبعض النشاطات وكذا عدم إحترام التوقف عن ممارسة النشاط أثناء العطل من خلال المادتين 31 مكرر و 41 مكرر.

– إدراج حكم يكيّف ممارسة النشاط التجاري بسجل تجاري منتهي الصلاحية كمخالفة وتوصف كممارسة نشاط تجاري بمستخرج سجل تجاري عديم الأثر والمعاقب عليها بغرامة من 10.000 دج إلى 100.000 دج.

يهدف هذا الحكم إلى تمكين مصالح الرقابة والسلطات القضائية من معاقبة هذه الممارسات ودفع التجار المخالفين إلى تسوية وضعيتهم ومن ثم السماح للمركز الوطني للسجل التجاري بتطهير البطاقية الوطنية للتجار.

– إدراج حكم يرمي بعد الإعذار، الغلق الإداري لمحل التاجر الذي لم يسوي وضعيته فيما يتعلق بتغيير البيانات التي يحتويها مستخرج سجله التجاري أو قانونه الأساسي.

– إدراج تبعا لنتائج أشغال فوج العمل المكلف بوضع حيز التنفيذ توصيات الثلاثية، حكم يسمح للأشخاص المعنوية المستثمرين الأوليين الذين لا يحوزون على مقر إجتماعي، بأن يختاروا مقر إقامتهم لدى محافظ حسابات أو خبير محاسب أو محام أو موثق لمدة لا تتجاوز سنتين (2).

يهدف هذا الإجراء الأخير إلى التسهيل للمستثمرين الجدد القيام بجميع الإجراءات الإدارية بغية إنجاز إستثمارتهم.

ذلكم هو فحوى مشروع هذا القانون.

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجـارة

## مشروع قانـون يعدّل ويتمّم القانـون رقم 04-08 المؤرّخ في27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 المتعلـق بشروط ممارسـة الأنشطـة التجاريـة

## الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـة الشعبيـة

مشروع قانون رقم .....مؤرخ في ..... الموافق .....يعدّل ويتمم القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور لا سيما المواد 119 و 120 و 122 و 125 (الفقرة 2) و126 منه؛

- وبمقتضى القانون رقم 90-11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990، المتعلق بعلاقات العمل، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 38 منه؛

- وبمقتضى القانون رقم 04-02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004، الذي يحدّد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، المعدّل والمتمّم؛

- وبمقتضى القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004، المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المعدّل والمتمّم؛

- وبمقتضى القانون رقم 08 - 09 المؤرّخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

- وبمقتضى القانون رقم 09-03 المؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش؛

- وبمقتضى القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، المتعلق بالبلدية؛

- وبمقتضى القانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012، المتعلق بالولاية؛

- بعد رأي مجلس الدولة؛

- وبعد مصادقة البرلمان.

يصدر القانون الآتي نصه:

**المادة الأولى:** يهدف هذا القانون إلى تعديل وتتميم بعض أحكام القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004، والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.

**المادة 2:** تعدّل أحكام المادة 8 من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004، المذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

" *المادة 8:* لايمكن أن يسجل في السجل التجاري أو يمارس نشاطا تجاريا، الأشخاص المحكوم عليهم والذين لم يرد لهم الاعتبار لارتكابهم الجرائم والجنح المتعلقة بـ :

- حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج؛
- إنتاج وتسويق المنتوجات المزورة الموجهة للاستهلاك البشري أو الحيواني؛
- التفليس؛
- الرشوة.
- التقليد والمساس بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
- الإتجار بالمخدرات. "

**المادة 3:** تعدّل وتتمم أحكام المادة 11 من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004، المذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

***"المادة 11:*** يجب على كل شركة تجارية أو أية مؤسسة خاضعة للتسجيل في السجل التجاري القيام بالإشهارات القانونية المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

غير أن الشركات حديثة التسجيل في السجل التجاري، لا تخضع لإجراءات الإيداع القانوني لحساباتها بالنسبة للسنة الأولى لتسجيلها في السجل التجاري.

لا تخضع الشركات المنشأة في إطار أجهزة دعم تشغيل الشباب إلى دفع الحقوق المتعلقة بإجراءات الإيداع القانوني لحسابات الشركات خلال السنتين (02) اللتين تليان تسجيلها بالسجل التجاري."

المادة 4: تعدل وتتمم أحكام المادة 15 من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004، المذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

"*المادة 15*: يجب على كل شخص طبيعي تاجر أن يقوم بالإجراءات المتعلقة بالإشهارات القانونية.

تهدف الإشهارات القانونية الإلزامية بالنسبة للأشخاص الطبيعيين التجار إلى إعلام الغير بحالة وأهلية التاجر وعنوان المؤسسة الرئيسية للاستغلال الفعلي للتجارة وملكية المحل التجاري وكذا بيع وتأجير تسيير المحل التجاري.

تحدد كيفيات إجراء الإشهار القانوني ومصاريف إدراجه عن طريق التنظيم."

المادة 5: تعدل و تتمم أحكام المادة 17 من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004، المذكور أعلاه، وتحرّر كما يأتي:

"*المادة 17*: لا تخضع المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري للإشهارات القانونية المنصوص عليها في أحكام هذا القانون.

المادة 6: تعدل وتتمم أحكام المادة 21 من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004، المذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

"*المادة 21*: عندما يكون الشخص الطبيعي مستثمرا أوليا، يمكنه اختيار موطن في محل إقامته المعتادة إلى غاية الإنتهاء من المشروع، ومن ثمة يصبح موقع النشاط موطنا له.

يمكن للشركة التجارية المستثمر- الأولي التي لا تحوز على مقر اجتماعي أن تختار موطن إقامتها لدى محافظ حسابات أو خبير محاسب أو محامي أو موثق لمدة لا تتجاوز السنتين.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة، عند الإقتضاء، بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالإستثمار والوزير المكلف بالتجارة والوزير المكلف بالمالية."

**المادة 7**: تعدل وتتمم أحكام المادة 22 من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004، المذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

"***المادة 22***: دون الإخلال بأحكام المادة 38 من القانون رقم 90-11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990، المعدل والمتمم، المذكور أعلاه، يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا تجاريا في الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات، التوقف عن ممارسة التجارة أثناء العطل الأسبوعية أو السنوية أوخلال الأعياد الرسمية.

تحدّد بقرار من الوالي قائمة التجار الذين يقومون بالمداومة أثناء فترات وأيام التوقف عن ممارسة التجارة بسبب العطل أو أثناء الأعياد الرسمية من أجل ضمان التموين المنتظم للسكان بالمنتجات والخدمات ذات الاستهلاك الواسع".

**المادة 8**: تتمم أحكام القانون رقم 04-08 المؤرّخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004، المذكور أعلاه، بالمواد 31 مكرّر و35 مكرر و35 مكرّر1، تحرّر كما يأتي:

"***المادة 31 مكرر :*** يعاقب على ممارسة نشاط تجاري بمستخرج سجل تجاري انتهت مدة صلاحيته بغرامة من 10.000 دج إلى 100.000 دج.

علاوة على هذه الغرامة، يقوم الوالي بإصدار قرار الغلق الإداري للمحل التجاري.

وفي حالة عدم التسوية خلال ثلاثة (3) أشهر إبتداء من تاريخ معاينة الجريمة، يحكم القاضي بالشطب من السجل التجاري".

"***المادة 35 مكرر:*** بغض النظر عن أحكام المادة 35 اعلاه، يقترح المدير الولائي المكلف بالتجارة غرامة مصالحة بقيمة مائة ألف دينار جزائري (100.000 دج) على التجار الذين لم يقوموا بإجراءات إيداع حسابات الشركة.

يبلّغ اقتراح المصالحة للطرف المخالف في أجل سبعة (7) أيام ابتداء من تاريخ تحرير محضر معاينة المخالفة.

لم يرتكب المخالفة أجل ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ تبليغ إقتراح غرامة المصالحة لدفع مبلغ الغرامة لدى قابض الضرائب لمكان إقامة المخالف أو مكان ارتكاب المخالفة.

تسديد غرامة المصالحة تضع حدا للمتابعة الجزائية.

في حالة عدم التسوية، يرسل محضر معاينة المخالفة إلى الجهة القضائية المختصة إقليميا."

"***المادة 35 مكرر1*** :يمكن لكل شركة تجارية خاضعة لإجراء إيداع حسابات الشركة و لم تقم به في الآجال المحدّدة، أن تفي به، إما بتقديم وصل تسديد غرامة المصالحة أو الغرامة التي حكم بها القاضي."

**المادة 9**: تعدّل وتتمّم أحكام المادة 37 من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004، المذكور أعلاه و تحرر كما يأتي:

"***المادة 37:*** يعاقب على عدم تعديل بيانات مستخرج السجل التجاري تبعا للتغيرات الطارئة على الوضعية أو الحالة القانونية للتاجر بغرامة من 10.000 دج إلى 100.000دج.

ويعذر المخالف لتسوية وضعيته في أجل ثلاثة (3) أشهر إبتداء من تاريخ معاينة الجريمة.

بعد إنتهاء هذا الأجل، يتخذ الوالي قرارا بالغلق الإداري للمحل إلى غاية تسوية وضعيته.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التجـارة

*MINISTERE DU COMMERCE*

# -مشروع قانـون يعدّل ويتمّم القانـون رقم 04-08 المؤرّخ في27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 المتعلـق بشروط ممارسـة الأنشطـة التجاريـة

---------- (0) ----------

# - Projet de loi modifiant et complétant la loi n°04-08 du 27 Joumada Ethania 1425 correspondant au 14 août 2004 relative aux conditions d'exercice des activités commerciales

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DU COMMERCE

# Projet de loi modifiant et complétant la loi n° 04-08 du 27 Joumada Ethania 1425 correspondant au 14 août 2004 relative aux conditions d'exercice des activités commerciales

## Exposé des motifs

Le présent projet de loi a pour objet de modifier et de compléter la loi n°04-08 du 14 aout 2004 relative aux conditions d'exercice des activités commerciales.

Aprés sept années de sa mise en œuvre, des insuffisances ont été enregistrées, qu'il importe aujourd'hui de combler et d'éclairer, afin de la rendre plus cohérente et plus efficace.

A ce titre, certaines dispositions se sont révélées inadaptées aux réalités économiques, notamment la facilitation de la création d'entreprises et de l'emploi.

Dans cette perspective, les modifications proposées portent principalement sur :

- le réaménagement de l'article 8 de façon à concilier l'interdiction d'inscription au registre du commerce frappant une catégorie de personnes et le droit à la réinsertion sociale.

  En effet, cet article constitue un obstacle pour de nombreux postulants à la création d'entreprises, notamment les jeunes promoteurs dont les extraits du casier judiciaire portent des mentions relatives à des délits ou crimes commis ;

- la modification de certaines dispositions relatives à la publicité légale, notamment en ce qui concerne le dépôt des comptes sociaux dont seront exemptés les établissements publics à caractère industriel et commercial ;

  Par ailleurs et en appui aux mesures prises par le Gouvernement en faveur du soutien à l'emploi des jeunes et à la création d'entreprises, il est proposé de dispenser les sociétés, nouvellement créées du dépôt légal des comptes sociaux pour une durée d'une (01) année, à compter de la date de leur inscription au registre du commerce.

  De même que les sociétés créées dans le cadre du dispositif de soutien à l'emploi des jeunes (ANSEJ, ANGEM et CNAC) sont exonérées du paiement des droits inhérents aux formalités de dépôt

légal des comptes sociaux durant les deux (02) années suivants leur inscription au registre du commerce.

- l'instauration de l'amende de transaction, en tant que sanction palliative, pour réprimer l'infraction relative au défaut de publicité des mentions légales.

Cette mesure, offre la possibilité pour les sociétés commerciales n'ayant pas accompli les formalités de dépôt des comptes sociaux dans les délais requis, de s'y acquitter et permet d'éviter le blocage de leur activité et l'inscription au fichier des fraudeurs.

En outre, cette mesure permettra de soulager les juridictions d'un nombre important de dossiers de poursuite.

- l'encadrement des fermetures des commerces pour congés annuel, hebdomadaire et durant les jours fériés pour certaines activités de production et de distribution et de services, en vue d'assurer un approvisionnement régulier de la population en produits et services de large consommation, par arrêté du Wali.

Dans ce sens, il est proposé la modification de l'article 22 de la loi n°04-08 du 14 aout 2004 pour introduire les jours fériés qui n'y étaient pas prévus .

En outre, de nouvelles dispositions sont proposées, pour réprimer le non respect des dispositions de l'article 2 de la loi n°04-08 modifiée, fixant la durée de validité du registre de commerce de certaines activités, ainsi que le non respect des fermetures des commerces durant la période des congés, à travers deux nouveaux articles 31 bis et 41 bis.

- L'introduction d'une disposition qualifiant d'infraction l'exercice d'une activité commerciale avec un registre de commerce dont la durée de validité a expirée. Cette infraction est qualifiée « d'exercice d'une-activité commerciale avec un extrait de registre de commerce caduc, réprimée par une amende de 10.000 DA à 100.000 DA.

Cette disposition a pour but de permettre aux services de contrôle et aux juridictions de sanctionner cette pratique et d'inciter les commerçants contrevenants à régulariser leur situation et par conséquent au CNRC d'assainir le fichier national des commerçants.

- L'introduction d'une disposition visant, après mise en demeure, la fermeture administrative du local du commerçant n'ayant pas régularisé sa situation concernant le changement des mentions portées sur l'extrait de son registre de commerce ou de son statut.

- L'introduction, suite aux conclusions du groupe de travail chargé de la mise en œuvre des recommandations de la tripartite, d'une disposition permettant aux personnes morales primo-investisseurs, n'ayant pas de siège social, d'élire domicile auprès d'un commissaire au compte ou d'un expert comptable ou d'un avocat ou d'un notaire pour une durée qui ne saurait dépasser deux (02) années.

Cette dernière mesure vise la facilitation aux nouveaux promoteurs d'accomplir l'ensemble des formalités administratives pour la réalisation de leurs investissements.

Telle est l'économie du présent projet de loi.

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DU COMMERCE

# Projet de loi modifiant et complétant la loi n°04-08 du 27 Joumada Ethania 1425 correspondant au 14 août 2004 relative aux conditions d'exercice des activités commerciales

Janvier 2013

**REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE**

**MINISTERE DU COMMERCE**

# Projet de loi n°.... du ..... correspondant au ..... modifiant et complétant la loi n° 04-08 du 27 Joumada Ethania 1425 correspondant au 14 août 2004 relative aux conditions d'exercice des activités commerciales.

Le Président de la République,

-Vu la Constitution, notamment ses articles 119, 120, 122, 125 (alinéa 2) et 126 ;

-Vu la loi n° 90-11 du 26 Ramadhan 1410 correspondant au 21 avril 1990, modifiée et complété, relative aux relations de travail, notamment son article 38 ;

-Vu la loi n° 04-02 du 5 Joumada El Oula 1425 correspondant au 23 juin 2004, modifiée et complétée, relative aux règles applicables aux pratiques commerciales ;

- Vu la loi n° 04-08 du 27 Joumada Ethania 1425 correspondant au 14 août 2004, modifiée et complétée, relative aux conditions d'exercice des activités commerciales ;

- Vu la loi n° 08-09 du 18 Safar 1429 correspondant au 25 février 2008 portant code de procédure civile et administrative ;

- Vu la loi n° 09-03 du 29 Safar 1430 correspondant au 25 février 2009 relative à la protection du consommateur et à la répression des fraudes ;

- Vu la loi n° 11-10 du 20 Rajab 1432 correspondant au 22 juin 2011 relative à la commune ;

-Vu la loi n°12-07 du 28 Rabie El Aouel 1433 correspondant au 21 février 2012, relative à la wilaya ;

Après avis du conseil d'Etat;

Après adoption par le Parlement ;

Promulgue la loi dont la teneur suit:

**Article 1er**: La présente loi a pour objet de modifier et de compléter certaines dispositions de la loi n° 04-08 du 27 Joumada Ethania 1425 correspondant au 14 août 2004, relative aux conditions d'exercice des activités commerciales.

**Art 2:** Les dispositions de l'article 8 de la loi n° 04-08 du 27 Joumada Ethania 1425 correspondant au 14 août 2004, susvisée, sont modifiées comme suit:

*« Art 8:* Ne peuvent s'inscrire au registre du commerce ou exercer une activité commerciale, les personnes condamnées et non réhabilitées pour les crimes et délits commis en matière de :

- mouvements de capitaux de et vers l'étranger ;
- la production et la commercialisation des produits falsifiés destinés à la consommation humaine ou animale;
- banqueroute ;
- corruption ;
- contrefaçon et atteinte aux droits d'auteurs et droits voisins.
- Trafic de stupéfiants. »

**Art 3:** Les dispositions de l'article 11 de la loi n° 04-08 du 27 Joumada Ethania 1425 correspondant au 14 août 2004, susvisée, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit:

*«Art 11:* Toute société commerciale ou tout établissement soumis à inscription au registre du commerce est tenu d'effectuer les publicités légales prévues par la législation et la réglementation en vigueur.»

Toutefois, les sociétés nouvellement inscrites au registre du commerce ne sont pas soumises aux formalités de dépôt légal des comptes sociaux, pour la première année de leur inscription au registre du commerce.

Les sociétés créées dans le cadre des dispositifs de soutien à l'emploi des jeunes ne sont pas soumises au paiement des droits inhérents aux formalités de dépôt légal des comptes sociaux, durant les deux (02) années qui suivent leur inscription au registre du commerce ».

**Art 4:** Les dispositions de l'article 15 de la loi n° 04-08 du 27 Joumada Ethania 1425 correspondant au 14 août 2004, susvisée, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit:

*«Art 15:* Toute personne physique commerçante est tenue d'effectuer les formalités relatives aux publicités légales.

Les publicités légales obligatoires pour les personnes physiques commerçantes ont pour objet d'informer les tiers sur l'état et la capacité du commerçant, l'adresse du principal établissement d'exploitation effective de son commerce, l'appartenance du fonds du commerce ainsi que sur la vente et la location gérance du fonds de commerce.

Les modalités et les frais d'insertion des publicités légales sont fixés par voie réglementaire ».

**Art 5 :** Les dispositions de l'article 17 de la loi n° 04-08 du 27 Joumada Ethania 1425 correspondant au 14 août 2004, susvisée, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit:

*«Art 17:* Les établissements publics à caractère industriel et commercial ne sont pas soumis aux publicités légales prévues par les dispositions de la présente loi.

**Art 6:** Les dispositions de l'article 21 de la loi n° 04-08 du 27 Joumada Ethania 1425 correspondant au 14 août 2004, susvisée, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

*«Art 21 :* lorsque la personne physique est un primo -investisseur, celle-ci peut élire domicile en sa résidence habituelle jusqu'à l'achèvement du projet, auquel cas la domiciliation est celle du site de l'activité.

La société commerciale primo-investisseur n'ayant pas de siège social, peut élire domicile auprès d'un commissaire aux comptes, ou d'un expert comptable, d'un avocat ou d'un notaire, pour une durée qui ne saurait dépasser deux (02) années.

Les modalités d'application des dispositions de l'alinéa 2 du présent article seront précisées, en tant que de besoin, par arrêté conjoint du ministre chargé de l'investissement, du ministre chargé du commerce et du ministre chargé des finances ».

**Art 7:** Les dispositions de l'article 22 de la loi n° 04-08 du 27 Joumada Ethania 1425 correspondant au 14 août 2004, susvisée, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit :

*« Art 22 :* Sans préjudice des dispositions de l'article 38 de la loi n° 90-11 du 26 Ramadhan 1410 correspondant au 21 avril 1990, modifiée et complétée, susvisée, toute personne physique ou morale exerçant une activité commerciale de production, de distribution ou de services, peut procéder à la fermeture de son commerce pour congé hebdomadaire, annuel et durant les fêtes légales.

La liste des commerçants devant assurer la permanence durant les périodes et les jours de fermetures pour congés ou pour fêtes légales, en vue de garantir un approvisionnement régulier des populations en produits et services de large consommation, est fixée par arrêté du Wali ».

**Art 8:** Les dispositions de la loi n°04-08 du 27 Joumada Ethania 1425 correspondant au 14 août 2004, susvisée, sont complétées par les articles 31 bis, 35 bis et 35 bis1 rédigés comme suit :

*« Art 31 bis:* L'exercice d'une activité commerciale avec un extrait de registre de commerce dont la durée de validité a expiré, est puni d'une amende de 10.000 à 100.000 DA.

Outre cette amende, le wali procède, par arrêté, à la fermeture administrative du local.

En cas de non régularisation dans un délai de trois (03) mois, à partir de la date de constatation de l'infraction, le juge prononce la radiation du registre de commerce ».

*« Art 35 bis:* Nonobstant les dispositions de l'article 35 ci-dessus, le directeur de wilaya chargé du commerce propose une amende transactionnelle d'un montant de 100.000 DA aux commerçants n'ayant pas accompli les formalités de dépôt des comptes sociaux.

La proposition de transaction est notifiée au contrevenant dans un délai de sept (07) jours à compter de la date de l'établissement du procès verbal de constatation de l'infraction.

L'auteur de l'infraction dispose d'un délai de trente (30) jours à compter de la date de notification de la proposition de transaction pour verser le montant de l'amende au receveur des impôts du lieu du domicile ou du lieu de l'infraction.

L'acquittement de l'amende transactionnelle met fin aux poursuites judiciaires.

A défaut de règlement, le procès verbal de constatation de l'infraction est transmis à la juridiction territorialement compétente ».

*«Art 35 bis 1:* Toute société commerciale soumise à la procédure de dépôt des comptes sociaux et n'ayant pas accompli cette formalité dans les délais requis, peut s'y acquitter sur présentation du reçu de versement de l'amende transactionnelle ou de l'amende prononcée par le juge ».

**Art 9 :** Les dispositions de l'article 37 de la loi n° 04-08 du 27 Joumada Ethania 1425 correspondant au 14 août 2004, susvisée, sont modifiées, complétées et rédigées comme suit:

*«Art 37:* Le défaut de modification des mentions portées sur l'extrait du registre du commerce, suite à des changements intervenus dans la situation ou le statut du commerçant, est puni d'une amende de 10.000 à 100.000 DA.

Le contrevenant est mis en demeure à l'effet de régulariser sa situation dans un délai de trois (03) mois à compter de la date de la constatation de l'infraction.

Passé ce délai, le Wali procède à la fermeture administrative du local jusqu'à la régularisation de sa situation.

En cas de non régularisation dans un délai de trois (03) mois qui suit la fermeture administrative, le juge prononce la radiation du registre de commerce ».

**Art 10:** Les dispositions de la loi n°04-08 du 27 Joumada Ethania 1425 correspondant au 14 août 2004, susvisée, sont complétées par un article 41 bis rédigé comme suit :

*« Art 41 bis :* le non respect de l'obligation de permanence prévue à l'alinéa 2 de l'article 22 ci-dessus, est sanctionné par une amende de 50.000 DA à 300.000 DA.

Toutefois, le directeur du commerce de wilaya propose au contrevenant une amende de transaction d'un montant de 100.000 DA, dans les conditions fixées aux articles 35 bis et 35 bis 1 susvisés.

En cas de récidive, le contrevenant ne bénéficie de l'amende transactionnelle, et est sanctionné par l'amende prévus à l'alinéa 1er ci-dessus, en outre, le wali procède par arrêté, à la fermeture administrative du local abritant l'activité commerciale, pour une durée de trente (30) jours ».

**Art 11 :** L'expression « il est procédé » dans les articles 39, 40 et 41 de la loi n° 04-08 du 27 Joumada Ethania 1425 correspondant au 14 août 2004, susvisée, est remplacée par l'expression « il est prononcé ».

**Art 12**: Sont abrogées, les dispositions de l'article 14 de la loi n° 04-08 du 27 Joumada Ethania 1425 correspondant au14 aout 2004 relative aux conditions d'exercice des activités commerciales.

**Art 13**: La présente loi sera publiée au Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire.

**Fait à Alger, le .....correspondant au.....2013**

**Abdelaziz BOUTEFLIKA.**